

تخريج الأحاديث

والآثار الواردة

في حكم السواك للصائم

عبد الله بن محمد السُّعَيْمِي



تخريج الأحاديث والآثار الواردة
في حكم السواك للصائم

خرَّجها

عبدالله بن محمد السُّعَيْمِي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد جاءت السنة النبويّة بالحثّ على استعمال السّواك، والترغيب فيه، في أحاديث كثيرة، قوليّة وفعليّة، وفي أحوال متعدّدة، ومواضع مختلفة، وصنّف فيه الأئمة الأجزاء والمصنّفات، وعقدوا له ضمن تأليفهم الفصول والأبواب، ومن لطائف ذلك: ما صنعه ابن الملقن رحمه الله في كتابه العظيم «البدر المنير»، فإنه أطب وأطال في ذكر أحاديث السّواك، وعقد فصولاً عدّة، حتى ربا بحثه لها على المائة صحيفة^(١)، فأتى فيها بالعجب القاضي بعلمه وسعة اطلاعه رحمه الله، وختم بقوله: «هذا آخر ما قصدته، وإبراز ما أردته فيما يتعلق بالسّواك، وهو مهمٌّ جدًّا، وقد اجتمع بحمد الله وعونه من الأحاديث من حين شرع المصنّف في ذكر السّواك إلى هذا المكان زيادةً على مائة حديثٍ كلّها في السّواك ومتعلّقاته، وهذا عظيمٌ جسيمٌ.

فواعجباً! سنّةٌ واحدةٌ تأتي فيها هذه الأحاديث، ويهملها كثيرٌ من النّاس، بل كثير من الفقهاء المشتغلين، وهي خيبةٌ عظيمةٌ، نسأل الله المعافاة منها». آمين.

ومن مسائل السّواك التي اختلف فيها الأئمة رحمه الله: حكم استعمال الصّائم للسّواك بعد وقت الرّوالم؟ واختلافهم فيها مبنيٌّ على اختلاف الأحاديث والآثار في الباب، فمنها الحاتُّ على السّواك للصّائم، ومنها التّاهي عنه، ومنها المرفوع ومنها الموقوف، ومنها ما يصحُّ، ومنها دون ذلك.

فاستعنت بالله، مستهدياً به وحده، على تخريج الأحاديث والآثار الواردة في المسألة، مقتصرًا على المرفوع إلى النبي ﷺ، والموقوف على صحابته الكرام رضي الله عنهم،

(١) من المجلد الأول (٦٨٤ - ٧٣١)، ومن المجلد الثاني (٥ - ٦٨)، من طبعة "دار الهجرة".



دون ما سواها، ملتزمًا التخريج من جميع المصادر المسندة التي ذكرت الحديث، مع جمع أقوال الأئمة فيه، وغالبًا ما يكون كلامهم كافيًا عن تطويل البحث، مكتفيًا في ذلك بالإشارة إلى حال الراوي، إلا ما كانت الحاجة داعية إلى بحثه.

على أن من العلماء من استدلّ على أحد القولين في المسألة: بعمومات الأدلة في السّواك، ولم ألزم تخريج ما كان هذا شأنه، إلا أن يكون منصوص الحديث في صلب المسألة.

وقد قسمت البحث إلى فصلين، تحت كلّ فصلٍ مبحثان/

الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في مشروعية السّواك للصّائم.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

والفصل الثاني: الأحاديث والآثار الواردة في التّهي عن السّواك للصّائم.

المبحث الأول: الحديث المرفوع.

المبحث الثاني: الأثر الموقوف.

ثمّ ذيلته بخاتمةٍ أوردت فيها أهمّ نتائج البحث.

مزجيًا في ختام ذلك عاطر الشُّكر ووافر الثّناء على الأخ الكريم، والشّيخ الفاضل: محمد بن عبد الله السريّع - حفظه الله -، على تفضُّله بمراجعته، وتقويمه بملحوظاتٍ قيّمة لا غنى عنها، فالله يكتب أجره، ويشكر سعيه، ويتولّى ثوابه.

وبالله نستكفي، وإيَّاه نستوفق، وما توفيقنا إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل.





❁ الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في مشروعية السواك للصائم.

📖 المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة

- ❁ حديث عامر بن ربيعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
- ❁ حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
- ❁ حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
- ❁ حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
- ❁ حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

📖 المبحث الثاني: الآثار الموقوفة

- ❁ أثر عائشة أمّ المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
- ❁ أثر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
- ❁ أثر عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
- ❁ أثر أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
- ❁ أثر عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
- ❁ أثر معاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ



الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في مشروعية السواك

للصائم.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة (وعددتها خمسة)

١. حديث عامر بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ح ٢٨٢) - ومن طريقه البيهقي في «الكبير» (ح ٨٣٢٥-)، والطيالسي في «مسنده» (ح ١٢٤٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (ح ٧٤٧٩) - ومن طريقه عبد بن حميد في «مسنده» (المنتخب ح ٣١٨)، والضياء في «المختارة» (١٨٣/٨)، وابن رجب في «ذيل الطبقات» (٣٠٧/١)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (١٥٨/٣-)، وأحمد في «مسنده» (ح ١٥٦٧٨) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٨٢/٨-)، وأبو داود في «سننه» (ح ٢٣٦٤)، والترمذي في «جامعه» (ح ٧٢٥)، والبرزالي في «مسنده» (ح ٣٨١٣)، وأبو يعلى في «المسند» (ح ٧١٩٣)، وابن خزيمة في «الصحيح» (ح ٢٠٠٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (١٨٣/٨)، والدارقطني في «سننه» (ح ٢٣٦٨)، من طريق الثوري.

والحميدي (ح ١٤١)، وابن خزيمة في «الصحيح» (ح ٢٠٠٧)، من طريق ابن

عينه.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٩١٤٨) - ومن طريقه: الدارقطني في «سننه» (ح ٢٣٦٧)، والضياء في «المختارة» (١٨٣/٨-)، وأبو داود في «سننه» (ح ٢٣٦٤)، وأبو يعلى في «مسنده» - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٨١/٨-) من طريق شريك.

وابن المقرئ في «المعجم» (ح ٩١٩) من طريق الحسن بن عمارة.

أربعتهم (السفيانان، وشريك، والحسن) عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:

«رأيت رسول الله ﷺ يستاك ما لا أعد ولا أحصي، وهو صائم».



وذكره البخاري تعليقًا ممرِّضًا (٣١/٣)، بقوله: «ويُذكر عن عامر بن ربيعة...»
فذكره، قال ابن حجر في «تغليق التعلیق» (١٥٩/٣): «وأما إمام أهل الصنعة محمد
بن إسماعيل فعلق حديثه بصيغة التَّمْرِيز؛ للين فيه».

والحديث مداره على «عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب»،
وقد تفرَّد به، ولم يروه غيره، وأتفتت كلمة التَّقَاد على تضعيفه، وبه ضعف بعض
الأئمة هذا الحديث، حيث أخرج العقيلي الحديث في ترجمته (٢١٦/٣)، وأخرجه
ثانيةً في (١٩٧/١)، وقال على إثره: «في عاصمٍ مقالٌ»، وقال البيهقي على إثره -أيضًا-:
«عاصم بن عبيد الله: ليس بالقوي».

ومن الأئمة مَنْ مال إلى تقوية الحديث، كأبي عيسى الترمذي إذ قال بعدما
أخرجه: «حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم: لا يرون بالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ
بأسًا، إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ بالعود الرطب، وكرهوا له
السَّوَاكِ آخر النهار».

وأخرج ابن خزيمة الحديث، فقدَّم الإسناد على المتن -وهذه طريقته في
الإشارة إلى ضعف الحديث^(٢)-، ثم قال: «أنا بريء من عهدة عاصم، سمعت محمد
بن يحيى يقول: "عاصم بن عبيد الله ليس عليه قياس"، وسمعت مسلم بن حجاج
يقول: سألتنا يحيى بن معين، فقلنا: عبد الله بن محمد بن عقيل أحب إليك؟ أم
عاصم بن عبيد الله؟ قال: "لست أحبُّ واحدًا منهما"، ثم قال ابن خزيمة معلِّقًا:
«كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت، فإذا شعبة
والثوري قد رويَا عنه، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي -وهما إماما أهل
زمانهما- قد رويَا عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبرًا في غير "الموطأ"».

(٢) كما قرَّره الحافظ ابن حجر، في «إتحاف المهرة» (٣٦٥/٢)، ونقله عنه: البقاعي في «النكت الوافية»
(٢٥٥/٢)، والسُّيوطي في «تدريب الراوي» (٥٥٧/١)، وذكره السَّخَاوِي في «فتح المغيَّب» (١٩٦/٣).



واحتجّاه بصنيع الإمام مالك رَحِمَهُمُ اللهُ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ إِذْ قَالَ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «لَا نَعْلَمُ مَالِكًا رَوَى عَنْ إِنْسَانٍ ضَعِيفٍ مَشْهُورٍ بِالضَّعْفِ إِلَّا عَاصِمُ بْنُ عَبِيدِ اللهِ».

وَتَرَدَّدَ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ»، فَذَكَرَهُ مَرَّةً فِي (١٠٢/١)، وَقَالَ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ»، ثُمَّ ذَكَرَهُ ثَانِيَةً فِي (١١٣/١)، وَقَالَ: «فِيهِ عَاصِمُ بْنُ عَبِيدِ اللهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ»، ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ ابْنِ خَزِيمَةَ -الْمُتَقَدِّمِ أَنْفًا ذَكَرَهُ-.



٢. حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا

أخرجه ابن ماجه في «سننه» (ح١٦٧٧)، والطبراني في «الأوسط» (ح٨٥٢٦)،
والدارقطني في «سننه» (ح٢٣٧١)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (ح٢٤٧٣)،
والبيهقي في «الكبير» (٨٣٢٦)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٤٣٩/٣)، من طرق
عن مجالد بن سعيد.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (ح٨٤٢٠)، من طريق صهيب بن محمّد، عن
عبّاد بن صهيب. وأبو نُعيم (كما في «الإمام» لابن دقيق ٣٨٩/١)^(٣) من طريق إدريس
بن جعفر، عن يزيد بن هارون، ومن طريق يوسف بن عطية. ثلاثتهم (عبّاد،
ويزيد، ويوسف) عن السري بن إسماعيل.

كلاهما (مجالد، والسري) عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
قالت: قال رسول الله ﷺ: «من خير خصال الصّائم السّواك»، وفي لفظ: «خير».

ولفظ ابن عطية: أنّ عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قلت: يا رسول الله! إنك تديم
السّواك؟! قال: «يا عائشة! لو أستطيع أن أستاك مع كل شفيع لفعلت، وإنّ خير
خصال الصّائم السّواك».

ومدار هذا الحديث على الشعبي، ويرويه عنه اثنان/

أولهما: مجالد بن سعيد، و«ليس بالقوي» كما في «التقريب» (ت٦٤٧٨)، وقد
ضعف الحديث جماعة من الأئمة به، قال الدارقطني والبيهقي: «مجالد: غيره أثبت
منه»، ونقل ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٥٤٨/١٧) عن الدارقطني أنه قال: «مجالد في
حديث ضعيف»^(٤)، وضعفه به أيضًا: الضياء المقدسي في «السنن والأحكام» (ح٢١٠-
ح٣٦٥٦)، وابن دقيق في «الإمام» (٣٨٩/١)، وابن القيم في «زاد المعاد» (٦٠/٢) بقوله:

(٣) وذكر ابن الملقن في «البدور المنير» (٣٥/٢) لفظ ابن عطية، وعزاه إلى أبي نُعيم، ولم يذكر
إسناده، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١١٤/١): «رواه أبو نعيم، من طريقين آخرين عنها»،
ولم يذكر إسناده أو متنه.

(٤) كذا في «إتحاف»، وليس في المطبوع من «السنن».

«رواه ابن ماجه من حديث مجالدٍ، وفيه ضعفٌ»، وابن الملقن في «البدْرِ المنير» (٣٤/٢)، والبوصيري في «مصباح الزُّجاجة» (٦٦/٢).

وثانيهما: السري بن إسماعيل، وهو «متروك الحديث» كما في «التقريب» (٢٢٢١)، وبه ضعف ابن الملقن في «البدْرِ المنير» (٣٥/٢) هذا الطريق، ومع ذلك فالأسانيد إليه لا تخلو من متروكٍ، فقد رواه عنه:

١. عبّاد بن صهيبٍ، وهو متروك، وصهيبُ -الراوي عنه- قد لقّنه أحاديث، كما قال عبدان (ينظر: «لسان الميزان» ٣٩٠/٤).

٢. ويزيد بن هارون، من رواية إدريس بن جعفر، وهو آخر من حدّث عن يزيد، لكنّه متروك (ينظر: «لسان الميزان» ١٠/٢).

٣. ويوسف بن عطية، وهو «متروك» كما في «التقريب» (٧٨٧٣)، ولذا قال ابن دقيق في «الإمام» (٣٨٩/١) بعدما ذكر روايته: «يوسف بن عطية: تكلم فيه».

وقال الطبراني بعدما أخرج الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا مجالد والسري بن إسماعيل، تفرد به عن مجالد: أبو إسماعيل المؤدّب، وعن السري: عبّاد»، وهذا الحكم بالتفرد من الطبراني رحمه الله لا يعارض بالطرق الأخرى، فالأظهر أنّها لم تحفّ عليه، بل إنّ أبا نعيمٍ أخرج رواية يزيد عن الطبراني ... به، إذ يحتمل أنّ الطبراني يرى أنّ هذين الإسنادين يرجعان إلى الإسناد الأوّل، كأنّ يسرق الراوي هذا الحديث، أو غير ذلك^(٥).

والحديث ضعفه التّوّيُّ في «الخلاصة» (ح ١٠٤)، وابن حجر في «التلخيص» (١١٤/١).

(٥) ينظر في تقرير المسألة: «الثكت على كتاب ابن الصّلاح» لابن حجر (٧٠٩/٢)، و«مقارنة المرويّات» (٣٥٣/١)، وفيه: «إذا جاء حكمٌ على تفردٍ وقع في حديثٍ من الاثنين والثلاثة من التّقاد، ولا مخالف لهم، بل لو جاء عن الواحد منهم ولا مخالف له= فالأسلم للباحث ألا ينزعه هذا الحكم، خاصّة إذا كانت القران تؤيّد».



٣. حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أخرجه النسائي في «الأسماء والكنى» (كما في «الإمام» لابن دقيق ٣٩٠/١، و«البدر المنير» لابن الملقن في ٣٥/٢)^(٦)، والدُّولابي في «الكنى والأسماء» (ح ٥٣٦)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٥٦/١)، وابن عديٍّ في «الكامل» (ح ١٥٩٣)، والدَّارقطني في «السُّنن» (ح ٢٣٦٦)، والبيهقيُّ في «الكبير» (ح ٨٣٢٧)، من طريقٍ عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي، قال: سألت عاصمًا الأحول: أيستاك الصائم؟ قال: «نعم»، قلت: برطب السواك ويابس؟ قال: «نعم»، قلت: أول النهار وآخره؟ قال: «نعم»، قلت: عمَّن؟ قال: «عن أنس بن مالك، عن النَّبِيِّ ﷺ».

ولفظ العقيلي وابن عديٍّ: «يستاك الصائم بالسواك الرطب؟ قال: نعم، أتراه أشدَّ رطوبةً من الماء؟»، ولم يذكر: «أول النهار وآخره»، وإليه أشار البيهقيُّ بقوله: «روي عنه من وجه آخر ليس فيه ذكر: "أول النهار وآخره"».

وهذا الحديث تفرد به أبو إسحاق الخوارزمي - كما قال البيهقي -، وقد أخرج النسائيُّ الحديث في ترجمته، وقال فيه: «منكر الحديث»، وكذا العقيلي وقال: «إبراهيم ليس بمعروفٍ في الثقل»، وقال فيه ابن عديٍّ: «عامَّة أحاديثه غير محفوظة»، وقال الدَّارقطني على إثر الحديث: «أبو إسحاق الخوارزمي: ضعيف»، وقال البيهقي: «حدَّث ببلخ عن عاصم الأحول بالمناكير، لا يُحتجُّ به».

والحديث قال فيه العقيلي: «غير محفوظ»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (ترجمة البلخي ١٠٣/١): «لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ، ولا من حديث أنس»، وقال البيهقيُّ في «المعرفة» (٣٣٣/٦): «ضعيف لا يصحُّ»، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»^(٧) (١٩٤/٢)، وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢٤٣/٣): «وفي الجملة: هذا حديثٌ لا يجوز لأحدٍ أن يحتجَّ به»، وقال الألباني في «الضعيفة» (ح ٦٣٤٩٦): «منكر».

(٦) ذكر ابن دقيق إسنادَه ومتمنه تامةً، بخلاف ابن الملقن فقد اكتفى بذكر المدار "الخوارزمي".

(٧) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٦/٢): «غلا فذكره في "الموضوعات"، وكأنَّه تبع ابن حبان».

٤. حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» (كما في «إتحاف الخيرة المهرة» ١٠٤/٣، و«المطالب العالمة» ١٣١/٦، و«التلخيص الحبير» ١١٤/١) -ومن طريقه: أبو زكريا يحيى بن منده في «بعض أماليه» كما في «البدور المنير» (٣٦/٢)، والضياء في «المختارة» (٢٢٩/١١ ح ٢٢٥)-، عن الهيثم بن خارجة، عن يحيى بن حمزة، عن الثعمان بن المنذر، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أن النبي ﷺ تسوك وهو صائم».

قال البوصيري على إثره: «رواه أحمد بن منيع، ورجاله ثقات»، وهم كذلك في الجملة-، إلا أن أحمد بن منيع خالف رواية الجماعة، وبيان ذلك:

أن الحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٤٦/١). وابن خزيمة في «الصحيح» (ح ٢٦٥٥)، عن أبي حاتم محمد بن إدريس. والبيهقي في «الكبير» (ح ٩١٥٠)، من طريق محمد بن إسحاق الصغاني. ثلاثتهم (ابن سعد، وأبو حاتم، والصغاني) عن الهيثم بن خارجة. وأخرجه -أيضاً- ابن سعد في «الطبقات» (٤٤٦/١)، وابن خزيمة في «الصحيح» (ح ٢٦٥٥)، عن محمد بن يحيى. والطبراني في «الكبير» (ح ١١٥٠٠) -ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٢٢٩/١١ ح ٢٢٦)-، عن محمد بن علي الصائغ المكي. والبيهقي في «الكبير» (ح ٩١٥٠)، من طريق محمد بن إسحاق الصغاني. أربعتهم (ابن سعد، وابن يحيى، والصائغ، والصغاني)، عن الحكم بن موسى -وقرنه بعضهم بالهيثم-. كلاهما (الهيثم بن خارجة، والحكم بن موسى) عن يحيى بن حمزة ... به، فذكروا سواك النبي ﷺ وهو محرم، ولم يذكروا صيماً.

فتبين بهذا أن ابن منيع خالف ثلاثة من الثقات في رواية الحديث عن شيخه «الهيثم بن خارجة»، وهم مع ذا مؤيدون برواية «الحكم بن موسى» متابعاً لشيخهم، فالأظهر أن ذكر الصيام في هذا الحديث غير محفوظ، وقد أشار الضياء المقدسي إلى هذا الاختلاف فأخرج اللفظ المحفوظ عقب رواية ابن منيع مباشرة، والله أعلم.



٥. حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١٤٤/١)، من طريق أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني، عن شجاع بن الوليد، عن عبید الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ آخِرَ النَّهَارِ وَهُوَ صَائِمٌ».

وهذا الحديث تفرد به ابن ميسرة، وقد قال فيه ابن حبان: «يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات، لا يجل الاحتجاج به».

وهو مع ضعفه قد تفرد برفعه، فراوه عن شيخه شجاع بن الوليد عن عبید الله فرفعه، وخالف من هو أوثق منه، إذ رواه "حفص بن غياث" عن عبید الله فوقه، ورواه أربعة من الثقات عن نافع - وفيهم من كبار المقدمين في نافع - فوقه أيضاً - كما سيأتي مفصلاً في الأثر الثالث من المبحث التالي -.

وقد أخرج ابن حبان الحديث في ترجمته، وذكر أن رفعه باطل، وأن الصحيح وقفه على ابن عمر، وكذا قال الذهبي في «الميزان» (١٠٨/١).



المبحث الثاني: الآثار المتوفرة على الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ (وعددتها ستة)^(٨)

١. أثر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح ٩١٥٢) عن وكيع، عن شَدَّاد أبي طلحة، عن امرأةٍ منهم -يقال لها: كبيشة-، قالت: جئت إلى عائشة، فسألت عن السواك للصائم؟ قالت: «هذا سواكي في يدي وأنا صائمة».

لم أر لهذا الأثر سوى هذا الإسناد، و«شَدَّاد» هو ابن سعيد الرّاسبي، قال فيه ابن حجر في «التقريب» (ت ٢٧٥٥): «صدوقٌ يخطئ»، و«كبيشة» لم أقف على حالها، ولم أتبين عينها^(٩)، والله أعلم.

(٨) قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإشراف» (١٤٣/٣): «رويت الرُّخصة فيه: عن عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعائشة».

(٩) فِي «التقريب» (ت ٨٦٧٠): «كبيشة بنت أبي مريم: لا يعرف حالها، من الرابعة، د»، ولكن فِي «التهذيب» لم يذكر لها رواية إلا عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

٢. أثر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ح ٧٤٨٥)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٢٥٦/٤)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (ح ٩١٥٠)، والإمام أحمد في «العلل» (رواية ابنه عبد الله ١٧١/٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٨/٧) تعليقا، وفي (١١٦/٢) تعليقا مختصرا، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٤٢/٢)، والدُّولابي في «الكنى» (١١٠٧/٣)، وابن أخي ميمي الدَّقَّاق في «فوائده» (ح ١٨٨)، والبيهقي في «الكبير» (ح ٨٣٢٩)، من طريق أبي نَهِيكٍ، عن زياد بن حُدَيْرٍ، قال: «ما رأيت رجلاً أدأب للسُّوَاكِ من عمر بن الخطَّاب وهو صائم، ولكن بعودٍ قد ذوى^(١٠) -يعني: يابسًا-»، هذا لفظ عبد الرزاق والدُّولابي.

ولفظ ابن أبي شيبه والفسوي والدَّقَّاق: «ما رأيت أحدا أدوم سواكاً وهو صائم من عمر بن الخطَّاب».

ووقع في رواية أحمد والبخاري من طريق شعبة، أنه قال: «عن أبي بُكير»، قال الإمام أحمد: «وإنما هو "أبو نَهِيك"، فأخطأ شعبة فيه، فقال: أبو بكير».

وهذا الحديث في إسناده: «أبو نَهِيك»، وقد اختلف في اسمه، فقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (١١٦/٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٠٦/٢)، وابن حبان في «الثقات» (١٠٧/٦)، فسمَّوه: «بُكيراً»، وقال البخاري وابن أبي حاتم: «سمَّاه جريُّ بن عبد الحميد»، ونقل البخاري عن شعبة أنه روى عنه مرَّةً فسمَّاه كذلك أيضاً.

لكن قال الفسوي بعدما أخرج الحديث: «أبو نَهِيك: اسمه "القاسم بن محمد"، سمَّاه غير سفيان»، وهذا الاسم حكاه البخاري في «التاريخ الكبير» (١١٦/٢)، وابن أبي حاتم (٤٠٦/٢) قولاً ثانياً في ترجمة «بُكير، أبي نَهِيك»، فذكره بصيغة التَّمريض: «ويقال: إن اسمه القاسم بن محمد»، وعقد البخاري له ترجمة ثانية في

(١٠) قال أبو عبيد على إثر الحديث: «قوله: "قد ذوى" يعني: يبس»، ونقله البيهقي، وبه أخذ أبو عبيد، فإنه قال: «في هذا الحديث من الفقه: الرُّخصة في الصَّائم يستاك، ولم يذكر فيه أول النَّهار، ولا آخره».

(١٥٨/٧)، فسماه «القاسم بن محمد»، وترجم له ابن أبي حاتم ثانيةً (١١٩/٧) بهذا الاسم، وأسند إلى ابن معينٍ (وهو في رواية الدورى ١٥٠/٣) أنه قال: «أبو نهيك الكوفيُّ اسمه القاسم بن محمد»، وذكره الحافظ ابن حجر في «الكنى» من «التقريب» (ت ٨٤٢٠) -تبعاً لأصوله-، وقال: «اسمه: القاسم بن محمد».

وحكى ابن عبد البرِّ في «الاستغناء» (ص ٧٥٦) قولاً ثالثاً يجمع بين القولين المذكورين، وهو أن "بكيراً" لقبٌ له، و"القاسم بن محمد" اسمه، ولم يسمِّ قائله، ولم أره لغيره.

وأبو نهيك هذا -أيًا كان اسمه- قال فيه ابن حجر في «التقريب»: «مقبول...، تمييزاً»، إذ لم يخرج له في «الستة» شيء، وقول الحافظ: «مقبول» فيه قصورٌ في الحكم، وإنما حمّله عليه ما في أصله «تهذيب الكمال» (٣٥٦/٣٤)، إذ لم يذكر المرزى سوى ذكر ابن حبان له.

مع أنه قد روى عنه جمعٌ من الثقات الكبار، وتقدّم ذكر رواية شعبة عنه، وقال أبو حاتم -كما في «الجرح والتعديل» لابنه (١١٩/٧)-: «روى عنه: منصور، وميسر، والثوري، وجريير بن عبد الحميد»، وقال ابن أبي حاتم: «روى عنه: الحسن بن صالح، وشريك».

ووثّقه غيرٌ واحدٍ، قال فيه ابن معين في «التاريخ» (رواية الدورى ٥١٠/٣): «ثقة»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٩/٧) أن أبا زرعة الرازي سئل عنه؟ فقال: «كوفيٌّ ثقة»، وذكره البخاريُّ في «التاريخ» (١٥٨/٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو إلى الثقة أقرب -إن شاء الله-، فإسناد هذا الأثر قويٌّ جداً.



وهذه الأوجه الموقوفة تفيد ثبوت هذا الأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما، مع تفاوتها في القوة، فرواية الفعل أقوى الأوجه، إذ هي رواية الجماعة عن نافع، واحتج بها الإمام أحمد بن حنبل - كما في «مسائل ابنه عبد الله» (ص ١٨٣) -، فقال: «كان ابن عمر يستاك عند الظهر»، وتومئ إليها عبارة ابن حبان في «المجروحين» (١٤٤/١) حيث قال: «والصحيح جميعاً من فعل ابن عمر».

ويقارب حكاية الفعل حكاية الرأي، إذ يحتمل أنها رويت بالمعنى، ويكون الراوي -أيوب أو من دونه- حكى رأي ابن عمر مستنبطاً له من فعله.

وأما رواية القول فهي أصرح دلالةً، لكنّها أضعف إسناداً، إذ لم يروها عن نافع سوى إبراهيم الصائغ، وهو أقلُّ رتبةً في نافع ممن تقدّم ذكرهم (العبادلة، أيوب)، وزاد فيها أيضاً ذكر «الرطب واليابس»، وهذا الوجه (القول) هو الذي علّقه البخاري في «الصحيح»، لكن بلفظ مغاير لما رواه ابن أبي شيبه عن الصائغ عن نافع به.

وتقدّم -في الحديث الأخير من المبحث السابق- أن ابن ميسرة -على ضعفه- رواه من طريق عبيد الله، فرفعه، ورواه حفص بن غياث عن عبيد الله فوقفه، واتفق الرواة عن نافع على وقفه أيضاً، وإن تفاوتت ألفاظهم فيه، فرفعه باطل -كما قال ابن حبان-، والله أعلم.



٤. أثر أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أخرجه عبد الرزّاق في «المصنف» (ح ٧٤٨٦)، عن معمر. وابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٩١٦٣) عن وكيع، عن سعيد بن بشير.

كلاهما (معمر وسعيد) عن قتادة، أنّ أبا هريرة قال: «لقد أدميت في اليوم صائماً بالسّواك مرتين».

هذا لفظ معمر، ولفظ سعيد عن قتادة: أنّ أبا هريرة سئل عن السّواك للصّائم؟ فقال: «أدميت في اليوم مرّتين».

فالرواة عن قتادة اثنان:

- سعيد بن بشير: وهو «ضعيف» كما في «التقريب» (ت ٢٢٧٦)، وقال ابن نمير: «يروى عن قتادة المنكرات»، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٢٢/١).

- ومعمر، هو ابن راشد الأزدي، أحد أوعية العلم، لكنه «سيء الحفظ لحديث قتادة» كما قال الدارقطني في «العلل» (٢٢٠/٦)، ونقل ابن رجب في «شرح العلل» (٦٩٨/٢) نحو هذا عن جمع من الأئمة، كالإمام أحمد، وجريير بن حازم، والأثرم، وغيرهم.

وقتادة لم يسمع من أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإنما يرسل عنه، فيما قاله الإمام أحمد - كما في «جامع التّحصيل» (ص ٢٥٥) -، وأبو حاتم - كما في «المراسيل» لابنه (ص ١٧٥) -، وغيرهما.

ففي إسناد هذا الأثر ضعف وانقطاع، ومثل هذا الضعف قد يحتمل ويتقوى بالمتابعات، ولكن تبقى علّة الانقطاع، والله أعلم.



٥. أثر عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح ٩١٥٣) عن الفضل بن دكين، عن عبد الجليل، عن شهر بن حوشب، قال: سئل ابن عباس عن السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ؟ فقال: «نِعَمَ الطَّهْوَرِ، اسْتَكَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

وعبد الجليل هو ابن عطية القيسي، وثقه ابن معين في «التَّارِيخِ» (رواية الدوري ت ٣٧٢٩)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الثَّقَاتِ» (ص ١٦٩).

وقال البخاري في «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ت ١٩٠٨): «رَبَّمَا وَهَمَّ»، ونقل المزي في «تهذيب الكمال» (٣٩٩/١٦) عنه أنّه قال: «ربما يهمل في الشيء بعد الشيء».

وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»، نقله ابن حجر في «التَّهْذِيبِ» (١٠٧/٦).

وذكره ابن حبان في «الثَّقَاتِ» (٤٢١/٨)، وقال: «يعتبر حديثه عند بيان السَّمَاعِ فِي خَبْرِهِ، إِذَا رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ، وَكَانَ دُونَهُ ثَبَتًا»، ونقله سبط ابن العجمي في «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٣٩) وقال: «معنى هذا أنّه يدلّس، والله أعلم»، ولم يتحقّق الشَّرْطَانِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

وقال فيه الذهبي في «الكاشف» (ت ٣٠٩١)، و«الميزان» (٥٣٥/٢)، وابن حجر في «التَّقْرِيبِ» (ت ٣٧٤٧): «صدوق»، وزاد ابن حجر: «يهم».

وشهر بن حوشب: من مشاهير الرُّوَاةِ، وَعِلْمَاءُ التَّابِعِينَ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «مَقْدَمَةِ الصَّحِيحِ» (١٧/١) عَنْ ابْنِ عَوْنٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ»، قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مَفْسَّرًا كَلِمَتَهُ: «يَقُولُ: أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ»، وَأَخْرَجَ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: «لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أَعْتَدْ بِهِ»، وَكَلَامُ الْأُئِمَّةِ فِيهِ كَثِيرٌ، لَخَّصَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ت ٢٨٣٠) بِقَوْلِهِ: «صَدُوقٌ، كَثِيرُ الْإِرْسَالِ وَالْأَوْهَامِ»، وَمَنْ كَانَ هَذَا حَالَهُ فَتَفَرَّدَ بِسُنَّةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٦. أثر معاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أخرجه الطّبراني في «المعجم الكبير» (٧٠/٢٠ ح ١٣٣)، وفي «الشّاميين» (ح ٢٢٥٠)، من طريق بكر بن خنيس، عن أبي عبد الرحمن، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، قال:

سألت معاذ بن جبل: أتسوك وأنا صائم؟ قال: «نعم»، قلت: أي النهار أتسوك؟ قال: «أي النهار شئت، إن شئت غدوةً، وإن شئت عشيةً»، قلت: فإن الناس يكرهونه عشيةً! قال: «ولم؟» قلت: يقولون: إنّ رسول الله ﷺ قال: «لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» فقال: «سبحان الله، لقد أمرهم رسول الله ﷺ بالسّواك حين أمرهم، وهو يعلم أنه لا بد أن يكون بفم الصّائم خلوفٌ - وإن استاك-، وما كان بالذي يأمرهم أن ينتنوا أفواههم عمدًا، ما في ذلك من الخير شيءٌ، بل فيه شرٌّ، إلا من ابتلي ببلاءٍ لا يجد منه بُدًّا»، قلت: والغبار في سبيل الله أيضًا كذلك؟ إنما يؤجر فيه من اضطرَّ إليه ولم يجد عنه محيصًا؟ قال: «نعم، وأمّا من ألقى نفسه في البلاء عمدًا فما له من ذلك من أجرٍ».

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤٤٣/٢): «إسنادٌ جيّد»، ونقله الألباني في «الضعيفة» (٥٧٨/١) مقرًّا له، وقال: «وما أحسن ما روى الطّبراني... بإسنادٍ يحتمل التّحسين».

لكنّ ابن حجر ضعّفه في موضعٍ آخر، فقال في «الدّراية في تخرّيج أحاديث الهداية» (٢٨٢/١): «أبو عبد الرحمن: أظنّه المصلوب، وهو من الوضّاعين»، وقبله الذّهبي في «ميزان الاعتدال» (٥٤٧/٤) في ترجمة «أبي عبد الرحمن الشّامي» بقوله: «عن عبادة بن نسي...، قلت: لعلّه المصلوب»، وهو كذلك، فإن محمّد بن سعيد الشّامي المصلوب، يكنى -وكناه كثيرةً-: بأبي عبد الرحمن، وقد روى عن «عبادة» أحاديث، وروى عنه «ابن خنيس» أحاديث، ويكنيه «بكرٌ» بهذه الكنية إذا روى عنه، كما قال الإمام أحمد في «سؤالات أبي داود» (ص ١٩٣): «يكنيه بكر بن خنيس: أبا عبد الرحمن الشّامي»، و«ابن خنيس» معروف بالرّواية عن الضّعفاء -كما ذكر ابن معين، وغيره-، والمصلوب هذا: وضّاع كذابٌ هالكٌ!



والحديث ضَعَّفَهُ جماعةٌ من العلماء بـ"بكر بن خنيسٍ"، من غير ذكرٍ لأبي عبد الرحمن الشَّامي، كما قال ابن الملقن في «البدْرِ المنير» (٣٨/٢): «في سنده "بكر بن خنيس"، وهو واهٍ، قال ابن معين: "ليس بشيءٍ"، وسئل ابن المديني عنه؟ فقال: "للحديث رجال". وقال الدارقطني: "متروك"، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٥/٣): «فيه بكر بن خنيس، وهو ضعيف، وقد وثَّقه ابن معين في رواية».

وتضعيف ابن معين له في «تاريخه - رواية الدوري» (ت ١٣٤١)، وأما ما نقله الهيثمي عن توثيق ابن معين له، فلم أقف عليه صريحاً، إلا ما رواه عنه ابن عديٍّ في «الكامل» (١٨٨/٢) أنَّه قال: «شيخ صالح، لا بأس به، إلا أنَّه كان يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرِّفاق»، وما هذا بتوثيقٍ مطلقٍ.

على أنَّ عامَّة الأئمة على تضعيفه، وتوهية حديثه، وأمَّا قول ابن حجر في ترجمته في «التقريب» (ت ٧٣٩): «صدوقٌ له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان»، فليس بدقيقٍ، ولم يوافق عليه، قال ابن بازٍ في «الثُّكت» (ص ٥٧): «في حكم بالمولَّف عليه بأنه صدوقٌ = نظراً... والأولى الحكم عليه بأنه: ضعيفٌ»، وفي «تحرير تقريب الثَّهذيب» (ص ١١٨): «بل ضعيفٌ... من أين جاءه الصِّدق»؟

وإفراط ابن حَبَّان الذي أشار إليه ابن حجر: هو قوله في «المجروحين» (١٩٥/١): «يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة، يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها»، ولعلَّ الأمر كما قال ابن عديٍّ: «يحدِّث بأحاديث مناكير عن قومٍ لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصَّالحين يشبَّه عليهم الحديث، وربما حدَّثوا بالتَّوهم»، والله أعلم.



❁ الفصل الثاني: الأحاديث والآثار الواردة في النهي عن السُّواك للصائم.

❁ المبحث الأول: الحديث المرفوع (حديث علي بن أبي طالبس، وخبَّاب بن الأرت رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)

❁ المبحث الثاني: الأثر الموقوف (أثر أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)



الفصل الثاني: الأحاديث والآثار الواردة في النهي عن السواك للصائم

المبحث الأول: الحديث المرفوع

١. حديث علي بن أبي طالب، وخبّاب بن الأرت رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أخرجه ابن معين في «تاريخه» (رواية الدُّوري ٤١٧/٣)، والدُّولابي في «الكنى والأسماء» (ح ١٣٣٠)، من طريق علي بن ثابت.

والبزار في «مسنده» (ح ٢١٣٧)، عن إبراهيم الجوهري.

والطبراني في «الكبير» (ح ٣٦٩٦)، من طريق محمد بن الخليل.

والدارقطني في «السنن» (ح ٢٣٧٢) - ومن طريقه البيهقي في «الكبير» (ح ٨٣٣٦-)، من طريق أبي خراسان، محمد بن السّكن.

أربعتهم (علي بن ثابت، والجوهري، ومحمد بن الخليل، ومحمد بن السكن) عن عبد الصمد بن التّعمان، عن كيسان أبو عمر، عن يزيد بن بلال، عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

واختلفوا فيه:

فرووه جميعاً موقوفاً على علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إلا في رواية الجوهري (عند البزار) فرفعه إلى النبي ﷺ، قال الطبراني: «ولم يرفعه علي».

ورواه عبد الصمد بن التّعمان تارةً بهذا الإسناد عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

وتارةً رواه -عند جميعهم، سوى ابن معين- فجعله من مسند خبّاب بن الأرت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً، واضطرب فيه:

فرواية الجوهري عنه بهذا الإسناد إلى خباب.



وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٣٩٦/٢)، وقال: «صدوق مشهور»، ثم ذكر كلمة النسائي المتقدمة، وقال في «السير» (٥١٨/٩): «شيخ بغداديّ».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٧٩/٥)، و«الميزان» (٦٢١/٢): «لم يقع له شيء في الكتب الستة».

وشيخه: «كيسان»، هو القصار، الفزاري، اتفقت كلمة الأئمة على ضعفه، كما يعلم من ترجمته في «تهذيب الكمال» و«تهذيبه»، وعدّه ابن حجر سبب ضعف الحديث، فقال في «الدراية» (٢٨٢/١): «في إسناده كيسان أبو عمر القصاب، وهو ضعيف».

وأما الدارقطني رحمه الله فضعف الحديث بكيسان وشيخه، ونقل عنه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦٦٢/١١) أنّه قال: «عبد الصمد وكيسان ليسا بقويين».

وشيخه ومولاه: «يزيد بن بلال»، أسند العقيلي في «الضعفاء» (٣٧٤/٤)، وابن عدّي في «الكامل» (١٦٩/٩) إلى البخاريّ أنّه قال: «فيه نظر»، ولم أراه في ترجمة «يزيد» من «التاريخ الكبير» (٣٢٣/٨)، وقال ابن عدّي: «وهو كما قال البخاريّ».

وترجم له ابن حبان في «المجروحين» (١٠٥/٣)، وقال: «منكر الحديث، يروي عن عليّ ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

وقال الدارقطني على إثره: «كيسان أبو عمر: ليس بالقوي، ومن بينه وبين عليّ غير معروف»، ونقله البيهقي وأقرّه.

وقال الأزديّ: «منكر الحديث» - فيما نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣١٦/١١) -.

وذكره الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ص ٤٤٠)، وقال: «عن عليّ رضي الله عنه، حديثه منكر»، وذكره في «الميزان» (٤٢٠/٤)، وترجم له، وذكر حديثه عن عليّ رضي الله عنه، ثم ختم الترجمة بقوله: «قلت: لا يعرف»، إشارة إلى جهالته - كما قال الدارقطني -.



وهذا الحديث أخرجه البزار من "مسند خباب"، وقال: «لا نعلم يُروى هذا الكلام عن خباب، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

فتبين من كلام الأئمة أن هذا الحديث يتفرّد به ضعيف عن مجهول.

ثم هو أيضًا مضطرب اضطرابًا بالغًا، تارة بالاختلاف في رفعه ووقفه، وتارة في تسمية صحابيه، وتارة في تسمية رجال إسناده، واضطرابٌ كهذا دالٌّ على عدم ضبط الحديث.



المبحث الثاني: الأثر الموقوف

٢. أثر أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أخرجه الدارقطني في «سننه» (ح ٢٣٧٠)، والبيهقي في «الكبير» (ح ٨٣٣٨)، من طريق عمر بن قيس، عن عطاء، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لك السواك إلى العصر، فإذا صليت العصر فألقه، فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "خُلُوفٌ" (١٣) فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» (١٤).

وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو راوي هذا الحديث المشهور المخرَج في الصحيحين وغيرهما: «الخُلوْفُ فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، وقد فهم أن السواك يزيل الخُلوْفَ، وأن الخُلوْفَ يطلب إبقاؤه؛ لأنه أثر العبادة، كما أشار إلى ذلك ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٠٣/١).

ونقل ابن حجر في «إتحاف المهرة» (ح ١٩٥٢٨) عن الدارقطني أنه قال على إثره: «عمر: ضعيف متروك»، وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢٤٢/٣): «إسنادٌ غير قوي»، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١١٤/١): «في إسناده عمر بن قيس -سندل- وهو متروك».

والبيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ ضَعَّفَ في كتاب «السُّنن» أحاديث في إسنادها «عمر بن قيس» هذا، ولكن سكت عنه وعن حديثه في هذا الموضع، قال ابن الملقن في «البدْرِ المنير» (٣٧/٢) معللاً ذلك: «سكت عنه هنا، ولعله لأجل أنه من فضائل

(١٣) قال الخطابي في «إصلاح غلط المحدِّثين» (ص ٤٤): «أصحاب الحديث يقولون: "خُلُوفٌ" بفتح الخاء، وإنما هو "خُلُوفٌ" مضمومة الخاء»، وكذا في «غريب الحديث» له (٢٣٩/٣)، ونقله القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١١١/٤)، وقال في «المشارك» (٢٣٩/١): «أكثر المحدِّثين يرويه بالفتح، وبعضهم يرويه بالفتح والضم معاً في "الخاء"، وبالوجهين ضبطناه عن القاسبي، وبالضم صوابه»، وقال ابن دقيق في «الإمام» (٣٩٠/١): «بضم الخاء لا غير»، وقال في «المصباح المنير» (١٧٨/١): «خَلَفٌ ... من باب قعد، تغيَّرت ريجته».

(١٤) تنبيه: قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١١٤/١): «وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، من حديث قتادة، عن أبي هريرة نحوه، وفيه انقطاع»، ولكن الذي رواه من طريق قتادة عنه: تقدَّم ذكره في المبحث الأول.

الأعمال»، وكانَّ ابن الملقن يشير بذلك إلى مناقشة ابن التُّركماني في «الجوهر النقي» (٢٧٤/٤) حين تعقَّب البيهقي على ذلك.

وقال ابن رجب في «لطائف المعارف» (ص١٦١) : «بهذا [أي: حديث الخلوف] استدلَّ من كره السّواك للصّائم، أو لم يستحبه من العلماء، وأوَّل من علمناه استدلَّ بذلك: عطاء بن أبي رباح.

وروي عن أبي هريرة: أنه استدلَّ به، لكن من وجهٍ لا يثبت».

وأثر عطاءٍ هذا الذي أشار إليه ابن رجب: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح٩١٥٥) عن ابن فضيل، عن خُصَيْفٍ، عن عطاء، قال: «استك أول النهار، ولا تستك آخره، إذا كنت صائماً»، قلت: لم لم أستك في آخر النهار؟ قال: «إنَّ خُلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

وخُصَيْف: هو الجزريُّ، وابن فُضَيْلٍ: هو محمد بن فضيل بن غزوان.



الخاتمة

□ قد مرَّ بحمد الله وعونه تخريج ثلاث عشرة رواية، ما بين حديثٍ وأثر، منها خمسة أحاديث مرفوعة إلى النَّبِيِّ ﷺ في الحثِّ على السّواك للصّائم، وحديثٌ واحدٌ في النَّهي عن السّواك للصّائم، وخلاصة القول: أنّه لا يصحُّ عن النَّبِيِّ ﷺ في هذا الباب شيءٌ صريحٌ.

□ وأمّا الآثار:

◀ فما ورد منها في الحثِّ على السّواك للصّائم مروياً عن سِتَّة من الصّحابة، ومنها ما لا يصحُّ، لكن أقواها إسناداً:

- ما جاء من فعل عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كما يقول زياد بن حُدَيْر: «ما رأيت رجلاً أداباً للسّواك من عمر بن الخطّاب وهو صائم، ولكن بعودٍ قد ذوى -يعني: يابساً-».

- وما جاء عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، إذ «كان يستاك وهو صائمٌ»، كما قال نافعٌ.

◀ وما ورد منها في النَّهي عن السّواك للصّائم: فلم يرو عن الصّحابة ما يدلُّ على كراهيته، سوى ما روي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من استدلاله بحديث الخلوف، لكن في إسناده: "عمر بن قيس" وهو متروك.

□ وأمّا الاستدلال بحديث الخلوف على عدم مشروعية السّواك للصّائم بعد الزّوال: فأول من استدلَّ به على هذه المسألة هو عطاء بن أبي رباح -وتقدّم تخريج الأثر المروي عنه- كما ذكر ذلك ابن رجب، وأمّا ما جاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من استدلاله به فلا يصحُّ عنه -كما تقدّم-.

والله أعلم، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين



فهرس الموضوعات

١	مقدمة
٤	❖ الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في مشروعية السواك للصائم
٤	❖ المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة (وعددتها خمسة)
٤	١. حديث عامر بن ربيعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٧	٢. حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
٩	٣. حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
١٠	٤. حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
١١	٥. حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
١٢	❖ المبحث الثاني: الآثار الموقوفة على الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ (وعددتها ستة)
١٢	١. أثر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
١٣	٢. أثر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
١٥	٣. أثر عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
١٧	٤. أثر أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
١٨	٥. أثر عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
١٩	٦. أثر معاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٢٢	❖ الفصل الثاني: الأحاديث والآثار الواردة في النهي عن السواك للصائم
٢٢	❖ المبحث الأول: الحديث المرفوع
٢٢	١. حديث علي بن أبي طالب، وخباب بن الأرت رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
٢٦	❖ المبحث الثاني: الأثر الموقوف
٢٦	٢. أثر أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٢٨	الخاتمة
٢٩	فهرس الموضوعات



هذا الكتاب منشور في

سِبْكَرِ الْأَوْكِي

www.alukah.net